الإمارات العربية المتحدة
وزارة المـــالـيـــة

التـــقـــريـــر الإحـــصـــائـــي
لمجالات السوق الخليجية المشتركة
لعام 2012

www.mof.gov.ae

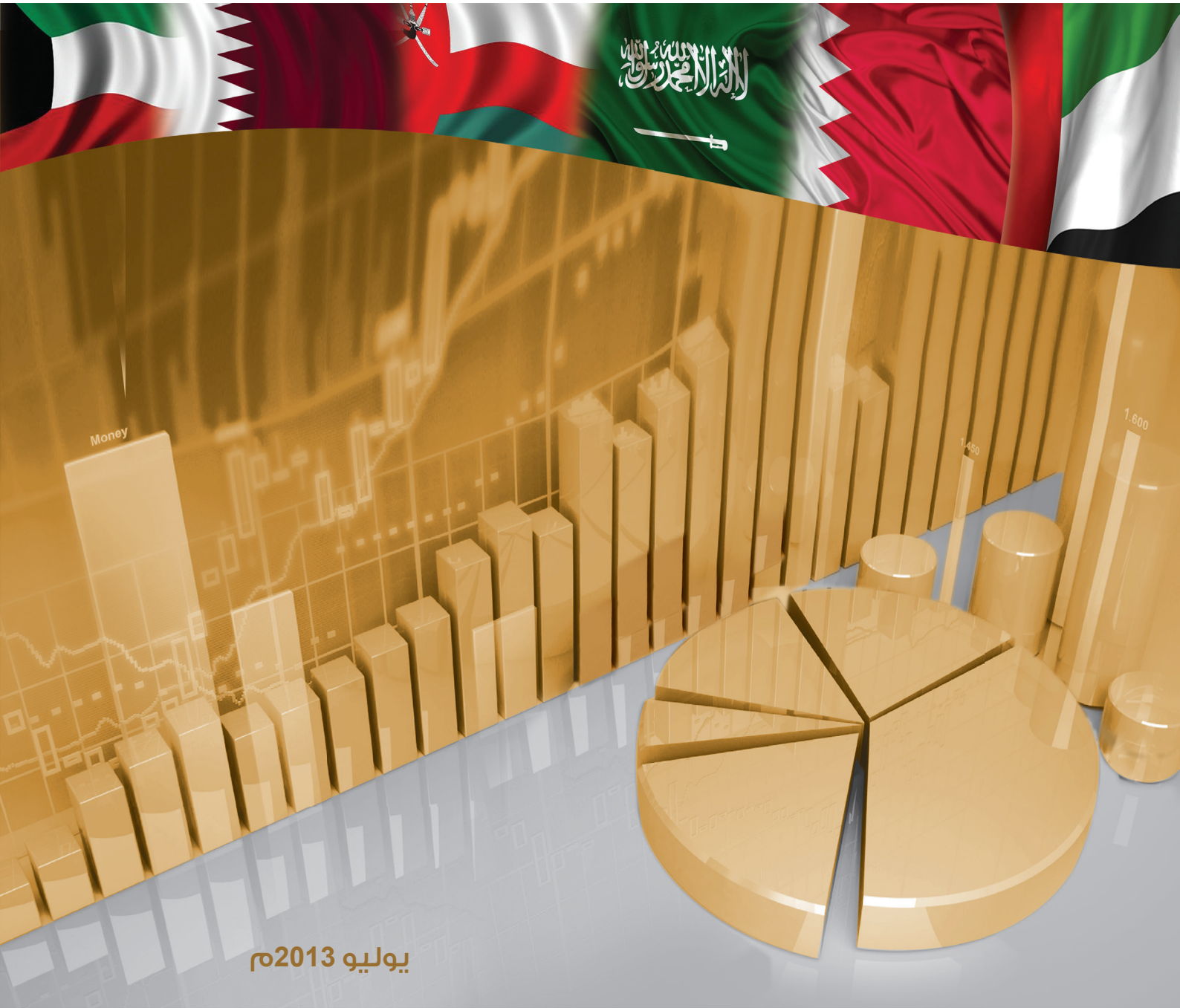

يوليو 2013م

المغفور له بإذن اللّه الشيخ: زايد بن سلطان آل نهيان

" إننا في الخليج العربي أسرة واحدة متعاضدة متكاتفة، تسير بخطى ثابتة واضحة على طريق الوحدة كجزء من وحدة عربية شاملة، وما مجلس التعاون إلا دليل قاطع على تصميم قادة وأبناء الخليج العربي على تحقيق الأهداف والتعاضد في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية ".

" إن الدوافع التي وراء قيام المجلس لا تستهدف إلا المصلحة والمصير الواحد والسعادة للجميع، ولذلك أجمع القادة على رأي واحد هو التعاون والترابط والتآزر، سواء في الاقتصاد أو الأمن أو أي مجال يحتاجه الشقيق من شقيقه بجد وإخلاص ".

صاحب السمو الشيخ

خليفة بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

" إن قيام مجلس التعاون الخليجي كان بحد ذاته كسبا كبيرا لدول المنطقة ، والوطن العربي بشكل خاص ، وللعالم كله بشكل عام ، لأنه جاء محققا لآمال وتطلعات شعوبنا ، وتعبيرا عن رغبتنا في البعد عن التوتر والصراع الدولي " .

" أستطيع القول أن مجلس التعاون الخليجي قد قطع شوطا بعيدا لتحديد الوسائل وبلورة الأهداف واستثمار كل الإمكانيات المتاحة لتحقيق الكثير من الأمور الايجابية المتعلقة بالأمن ورفاه الشعوب".

" إن أي جهد مشترك في مجلس التعاون يمكن أن يثمر بأسرع وأكبر مما تثمر البذور في أي تربة أخرى " .

التقرير الإحصائي لمجالات السوق الخليجية المشتركة لعام 2012

صاحب السمو الشيخ

محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة
رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي

"إننا في دول مجلس التعاون نعمل منذ قيام دولنا على أن تكون منطقة الخليج واحة أمن وسلام" .

"تعتبر التجربة الوحدوية لدول مجلس التعاون، تجربة ريادية ومازال لدينا الكثير لنحققه" .

"إن السوق الخليجية المشتركة مشروع طموح، من شأنه أن يعزز فرص الاستفادة من الموارد المادية والبشرية، عبر تطبيق المواطنة الخليجية." .

سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم

نائب حاكم دبي وزير المالية

"تجربة مجلس التعاون الخليجي من أهم تجارب التكامل بين التكتلات الاقتصادية، والتي عكست رغبة أبناء هذه المنطقة في إيجاد جسور من التعاون والعمل المشترك، ليس في المجالات التجارية والاقتصادية فقط، بل تتعداها إلى المجالات الاجتماعية والثقافية، وتتخطى ذلك إلى مختلف فرص ومجالات التعاون الخليجي." .

"تحرص الإمارات العربية المتحدة دائماً على مواصلة بذل الجهود الكفيلة بتعزيز تكامل دول مجلس التعاون، في الجوانب المالية والاقتصادية" .

"وزارة المالية مستمرة في وضع الخطط والسياسات الكفيلة بتطوير مسيرة التنمية الخليجية المشتركة، بالتناغم مع استراتيجية التنمية الشاملة المتطورة بعيدة المدى 2010-2025.

المحتويات

المجالات	الصفحة
مزاولة الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية (التراخيص)	6
عدد البنوك الخليجية	8
تداول وشراء الأسهم	9
تملك العقار	12
العمل في القطاعات الحكومية و الأهلية	15
التأمين الاجتماعي والتقاعد (مد الحماية التأمينية)	17
الاستفادة من الخدمات التعليمية (التعليم العام)	19
الاستفادة من الخدمات التعليمية (التعليم العالي)	22
الاستفادة من الخدمات الصحية	24

مقدمة

يسعدني أن أقدم للتقرير الإحصائي لمجالات السوق الخليجية المشتركة لعام 2013، والذي دأبت الوزارة على إصداره للسنة الرابعة على التوالي، إيمانا منها بأهمية دور المعلومات والإحصاءات في تحسين عملية صناعة القرار، واضطلاعا منها بالدور الحيوي المتمثل في تعزيز العمل بالسوق الخليجية المشتركة، التي مافتئت مؤشراتها تظهر التقدم عاما بعد عام، مما يرسخ من مفهوم المواطنة الخليجية، ويمهد الطريق نحو تعميق التكامل الاقتصادي والمالي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من أجل تحقيق آمال وطموحات قادة المنطقة وشعوبها. ويغطي هذا التقرير مجالات السوق الخليجية المشتركة؛ فيستعرض تطور أعداد التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس لممارسة الأنشطة الاقتصادية في الإمارات العربية المتحدة، ثم يتطرق إلى تملك الخليجيين للعقار، ومن ثم يعرج على فروع البنوك الخليجية. وإضافة إلى ذلك، فإن التقرير يعرض التطور الحاصل في أعداد المستفيدين من أبناء دول المجلس من مد مظلة الحماية التأمينية، ثم يعرض للأسهم المتداولة لمستثمرين خليجيين، ومن ثم يناقش أهم المؤشرات في مجالي التعليم العام والعالي. وأخيرا، يقدم التقرير صورة عن الخليجيين العاملين في القطاعين العام والخاص، والمستفيدين من الخدمات الصحية.

وختاما نأمل أن يشكل هذا التقرير إضافة إلى المكتبة الاقتصادية، وأن يكون عونا للباحثين والمسؤولين وصناع القرار. ولا يفوتنا هنا أن نتقدم بالشكر إلى فريق العمل الذي قام بإعداد التقرير، ممثلا في قسم شؤون مجلس التعاون، بإدارة العلاقات المالية الإقليمية والدولية بالوزارة، كما نتوجه أيضا بالشكر إلى كافة الجهات التي ساهمت في رفد التقرير بالبيانات اللازمة، آملين من مستخدمي هذا التقرير، أن لايضنوا علينا بأية ملاحظات من شأنها تحسين الإصدارات القادمة.

والله ولي التوفيق

عبيد حميد الطاير

وزير الدولة للشؤون المالية

مزاولة الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية (التراخيص)

تصدرت السعودية دول المجلس من حيث عدد التراخيص التي حصل عليها مواطنوها، لممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية في الإمارات العربية المتحدة، حيث حصلت على 551 ترخيصا في 2012، تلتها سلطنة عمان التي حصلت على 387 ترخيصا ثم الكويت والبحرين وقطر بواقع 288 و203 و87 ترخيصا على التوالي. وقد بلغ إجمالي عدد التراخيص المصدرة في عام 2011 لكافة مواطني دول المجلس، لممارسة الأنشطة الاقتصادية في الدولة 1516 ترخيصا.

وبالإجمال، فقد بلغ معدل النمو السنوي المركب (CAGR) لعدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس لممارسة الأنشطة الاقتصادية في الإمارات العربية المتحدة 13.9 % بين عامي 2000 و 2012، حيث تضاعف العدد من 5,594 إلى 30,425.

وفي 2008، العام الذي شهد تأسيس السوق الخليجية المشتركة، فقد بلغ عدد التراخيص 21,870 الذي تابع نموه ليصل إلى 30,425 في 2012؛ أي بنسبة نمو قدرها 39.1% في الفترة المذكورة .

وبالنسبة للعدد التراكمي للتراخيص حتى عام 2012، فقد احتلت المملكة العربية السعودية المركز الأول؛ إذ حصل مواطنوها على 13,133 ترخيصا لممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية في الدولة، تلتها الكويت التي حصل مواطنوها على 5,958 ترخيصا، ومن ثم أتت سلطنة عمان ومملكة البحرين ودولة قطر بواقع 5,021 و4,451 و1,862 ترخيصا على التوالي. وكان عدد التراخيص الممنوحة لمواطني المملكة العربية السعودية قد سجل أعلى نسبة نمو بين العامين 2000 و2012، وذالك بواقع 607.6 % تلتها الكويت بنسبة نمو قدرها 394%، ومن ثم البحرين بنسبة 386.4%، بينما سجلت كل من عمان وقطر حوالي 325% في الفترة المذكورة.

مزاولة الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية (التراخيص)

عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس لممارسة الانشطة الاقتصادية بدولة الامارات العربية المتحدة (تراكمي)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
البحرين	915	980	1,012	1,116	1,257	1,432	1,680	1,948	3,093	3,404	3,724	4,248	4,451
السعودية	1,856	2,211	2,415	2,984	3,495	4,176	4,718	5,297	9,744	10,526	11,263	12,582	13,133
عمان	1,179	1,271	1,348	1,400	1,578	1,787	2,091	2,414	3,330	3,809	4,252	4,634	5,021
قطر	438	461	474	490	575	612	709	818	1,373	1,509	1,656	1,775	1,862
الكويت	1,206	1,315	1,381	1,394	1,580	1,777	2,129	2,538	4,330	4,861	5,328	5,670	5,958
المجموع	5,594	6,238	6,630	7,384	8,485	9,784	11,327	13,015	21,870	24,109	26,223	28,909	30,425

مصدر البيانات : دوائر التنميةالاقتصادية والبلديات

عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس لممارسة الانشطة الاقتصادية بدولة الامارات العربية المتحدة (تراكمي)

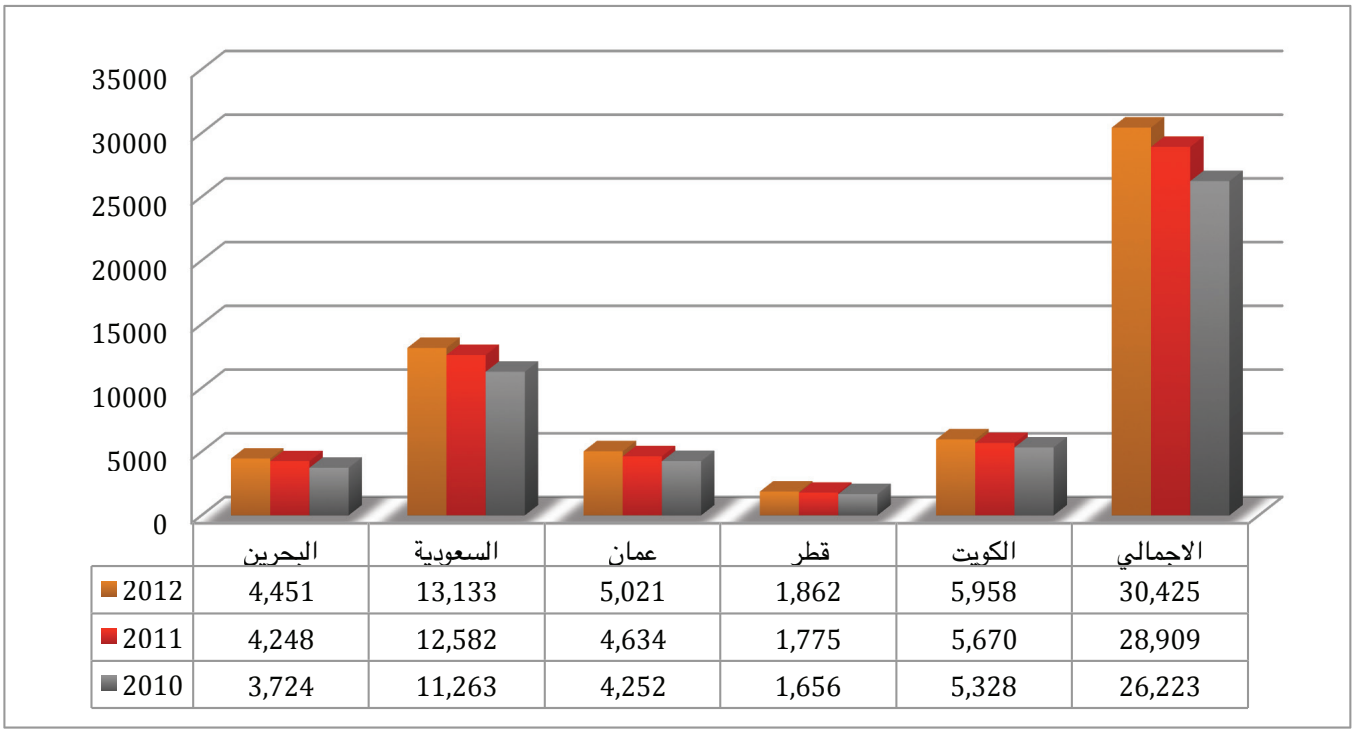

	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	الاجمالي
2012	4,451	13,133	5,021	1,862	5,958	30,425
2011	4,248	12,582	4,634	1,775	5,670	28,909
2010	3,724	11,263	4,252	1,656	5,328	26,223

عدد البنوك الخليجية

ازداد عدد البنوك الخليجية العاملة في الدولة من 3 في عام 2006 إلى 6 في عام 2008، ومن ثم وصل العدد إلى 8 في العام 2012، وتملك الكويت 3 فروع لبنوكها في الدولة، بينما تملك قطر فرعين في حين تملك البحرين والسعودية وعمان فرعاً واحداً لكل منها.

عدد وجنسية فروع البنوك الخليجية العاملة بالدولة

الدولة	اسم البنك	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
البحرين	بنك البحرين الوطني	1	1	1	1	1	1	1
السعودية	مجموعة سامبا المالية	0	1	1	1	1	1	1
عمان	بنك عمان الوطني	1	1	1	1	1	1	1
قطر	بنك الدوحة	0	1	1	1	1	1	2
الكويت	بنك الكويت الوطني	0	0	1	1	1	1	1
	البنك الاهلي الكويتي	1	1	1	2	2	1	2
	المجموع	3	5	6	7	7	6	8

مصدر البيانات: مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي

تداول وشراء الأسهم

ازداد عدد شركات المساهمة العامة والمسجلة لدى هيئة الأوراق المالية والسلع بالدولة، والمسموح بتداول أسهمها للخليجيين، من 55 شركة في 2006 إلى 83 في 2008، ومن ثم استقر العدد على 80 شركة في 2012؛ أي ما نسبته 74.8% من إجمالي عدد شركات المساهمة العامة المسجلة لدى هيئة الأوراق المالية والسلع.

وقد تصدر المستثمرون السعوديون القائمة حيث تراوحت نسبتهم إلى إجمالي المستثمرين الخليجيين بين 43.3% و 59.3% في الفترة 2006-2012. أما المستثمرون العمانيون فقد حلو في المرتبة الثانية بنسبة تراوحت بين 11.3% و 36.6%، يليهم الكويتيون بنسبة بين 9.5% و16.1%، ومن ثم البحرينيون والقطريون بنسبة تراوحت بين 5% و8%.

ومن الملاحظ أنه على الرغم من تراجع أعداد المستثمرين من 212,020 في عام 2011 إلى 126,684 في 2012، إلا أن إجمالي قيم رؤوس الأموال المستثمرة ارتفع من 5.3 إلى 7.4 مليار درهم للفترة المذكورة.

تداول وشراء الأسهم

شركات المساهمة العامة والشركات المسموح بتداول اسهمها لمواطني دول المجلس لعامي 2008 – 2012							
	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
عدد شركات المساهمة العامة المسجلة لدى هيئة الاوراق المالية والسلع	125	141	151	153	153	106	107
عدد شركات المساهمة العامة المسموح تداول اسهمها للخليجيين	55	73	83	85	85	79	80

عدد المستثمرين الخليجيين في شركات المساهمة العامة المسموح بتداول اسهمها للخليجيين							
	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
عدد المستثمرين البحرينيين	16,981	16,363	16,822	16,786	16,258	16,142	6.421
عدد المستثمرين السعوديين	142,865	131,504	143,965	144,349	123,317	123,777	74.093
عدد المستثمرين العمانيين	33,476	111,38	56,164	55,810	24,280	23,905	17.433
عدد المستثمرين القطريين	15,671	15,847	17,096	16,996	15,404	15,530	8.403
عدد المستثمرين الكويتيين	32,118	28,936	41,536	42,864	29,057	32,666	20.334
العدد الاجمالي للمستثمرين	241,111	304,036	275,583	276,805	208,316	212,020	126,684

مصدر البيانات: هيئة الاوراق المالية والسلع

عدد المستثمرين الخليجيين في شركات المساهمة العامة المسموح بتداول اسهمها للخليجيين

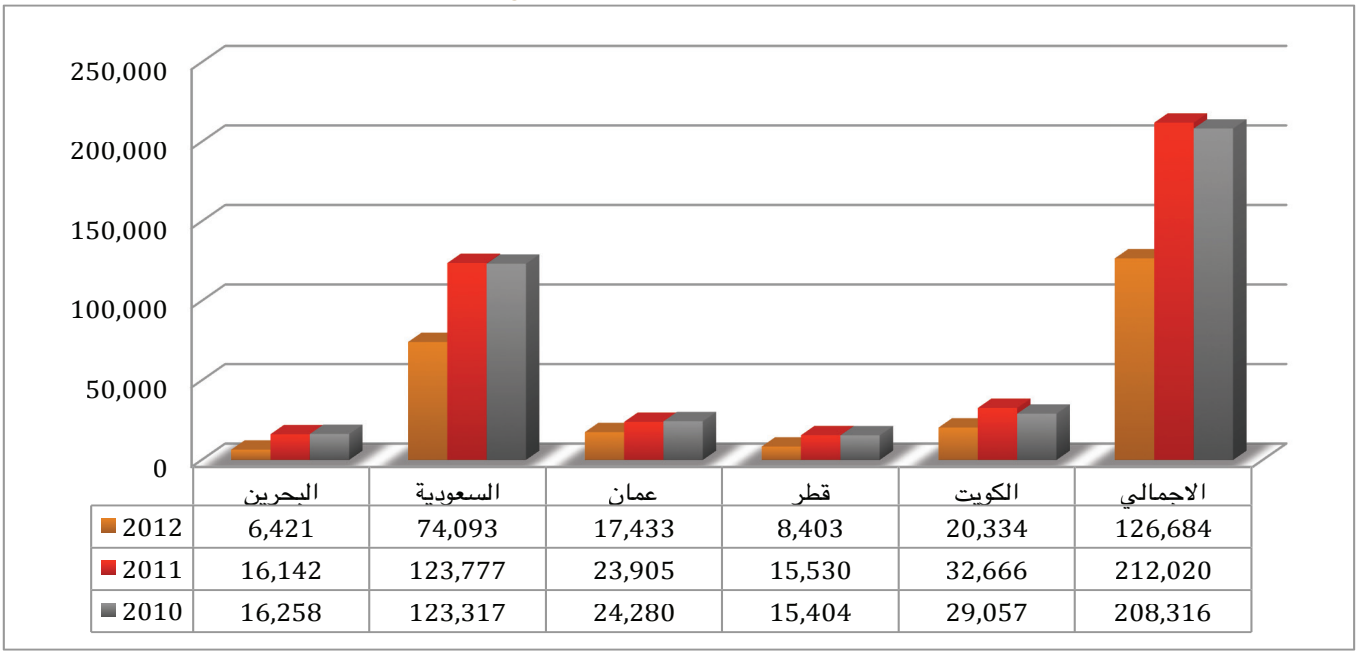

	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	الاجمالي
2012	6,421	74,093	17,433	8,403	20,334	126,684
2011	16,142	123,777	23,905	15,530	32,666	212,020
2010	16,258	123,317	24,280	15,404	29,057	208,316

تداول وشراء الأسهم

شركات المساهمة العامة والشركات المسموح بتداول اسهمها لمواطني دول المجلس لعامي 2011 – 2012 وإجمالي قيم رؤوس الأموال			
	2011	اجمالي قيمة رؤوس الاموال *2011	2012	اجمالي قيمة رؤوس الاموال *2012
عدد شركات المساهمة العامة المسجلة لدى هيئة الاوراق المالية والسلع	106	135,731	107	139,630
عدد شركات المساهمة العامة المسموح تداول اسهمها للخليجيين	79	113,347	80	117,014
*القيمة بالمليون درهم				

عدد المستثمرين الخليجيين في شركات المساهمة العامة المسموح تداول أسهمها للخليجيين وإجمالي قيمة رؤوس الأموال لعامي 2011-2012				
	2011	اجمالي قيمة رؤوس الاموال *2011	2012	اجمالي قيمة رؤوس الاموال *2012
البحرين	16,142	988	6,421	1,238
السعودية	123,777	2,054	74,093	2,976
عمان	23,905	637	17,433	1,058
قطر	15,530	333	8,403	793
الكويت	32,666	1,302	20,334	1,317
المجموع	212,020	5,314	126,684	7,382

مصدر البيانات: هيئة الاوراق المالية والسلع

*القيمة بالمليون درهم

نسبة المستثمرين الخليجيين في شركات المساهمة العامة المسموح بتداول اسهمها للخليجيين – 2012

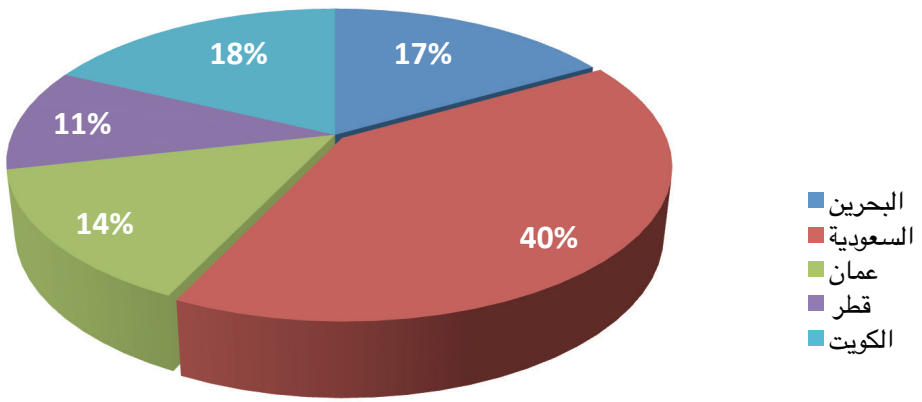

تداول وشراء الأسهم

عدد المستثمرين الخليجيين في شركات المساهمة العامة المسموح بتداول أسهمها للخليجيين لعامي 2011-2012

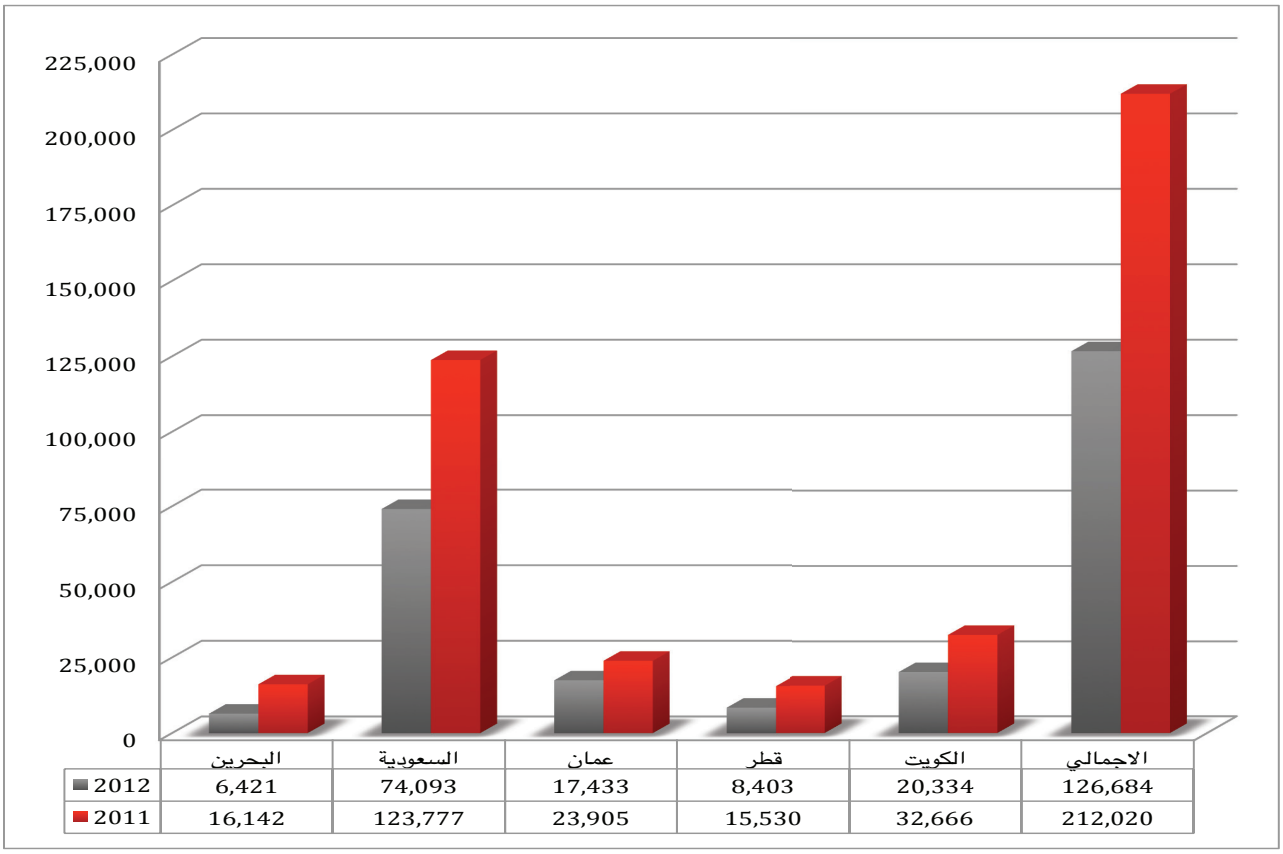

	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	الاجمالي
2012	6,421	74,093	17,433	8,403	20,334	126,684
2011	16,142	123,777	23,905	15,530	32,666	212,020

قيم رؤوس الأموال في شركات المساهمة العامة المسموح بتداول أسهمها للخليجيين لعامي 2011-2012

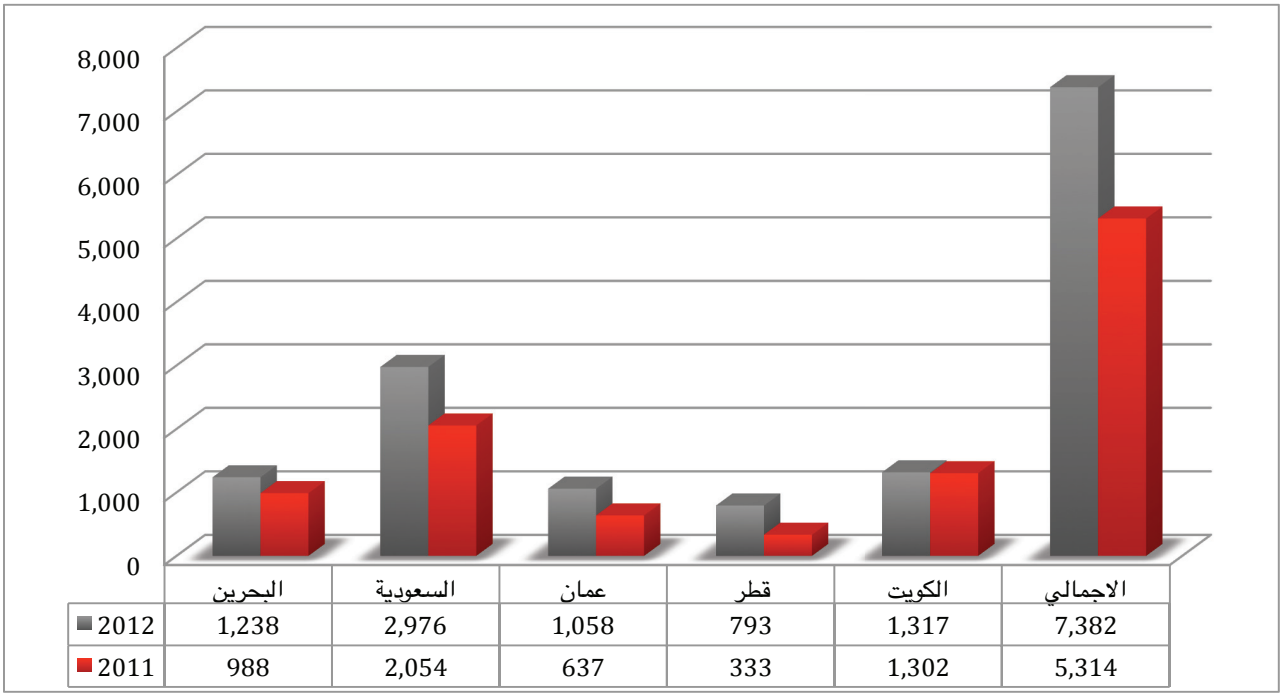

	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	الاجمالي
2012	1,238	2,976	1,058	793	1,317	7,382
2011	988	2,054	637	333	1,302	5,314

تملك العقار

تميزت الفترة 2006 - 2012 بزيادة مطردة في عدد الملكيات العقارية الخليجية في الدولة، حيث شهد العام 2006 تسجيل 1,620 ملكية جديدة ارتفعت إلى 6,883 ملكية جديدة في 2008. وعلى الرغم أن عامي 2009 و2010 سجلا انخفاضا في عدد الملكيات الجديدة، إلا أن زخم التملك العقاري عاد بقوة أكبر في العامين 2011 و 2012، وذلك بواقع 10,873 و11,761 ملكية جديدة على التوالي؛ أي بنسبة نمو سنوي قدرها 8.2 % في العامين المذكورين.

أما بالنسبة للأعداد التراكمية للملكيات في الفترة 2006-2012، فقد سجلت نمو متزايدا؛ إذ ارتفع العدد التراكمي للملكيات الخليجية في الدولة من 15,302 في 2006 إلى 25,401 في 2008، عام تأسيس السوق الخليجية المشتركة، ومن ثم إلى 56,663 ملكية في عام 2012؛ أي بنمو سنوي مركب قدرة 20.6 %. وكان أكبر معدل نمو سنوي قد سجل بين العامين 2010 و2011، حيث بلغ حوالي 32 %؛ إذ ارتفع العدد التراكمي للملكيات الخليجية في الدولة من 34,029 إلى 44,902.

وبالنظر إلى توزيع الملكيات العقارية في الدولة بالنسبة للجنسيات الخليجية، نجد أن المواطنين الكويتيين يأتون في مقدمة مالكي العقارات الخليجيين؛ حيث تراوحت نسبة ملكياتهم بين 39 % و53 % من إجمالي الملكيات الخليجية بين العامين 2006 و2012، تلاهم المواطنون السعوديون بنسبة تراوحت بين 19 % و31 %، ثم القطريون بنسبة 19 % - 10 %، بينما حلت البحرين في المرتبة الرابعة بنسبة 10-7 %، بينما كانت نسبة الحيازات العقارية العمانية بحدود 7 % من الإجمالي في الفترة المذكورة.

تملك العقار

عدد مواطني دول مجلس التعاون المتملكين للعقار في الدولة (سنوي)							
الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
البحرين	105	140	441	356	1607	937	979
السعودية	162	466	737	583	699	1,615	1,804
عمان	126	214	324	323	416	966	1,053
قطر	969	1,842	274	181	260	836	978
الكويت	258	554	5,107	2,581	1,622	6,519	6,947
المجموع	1,620	3,216	6,883	4,024	4,604	10,873	11,761

مصدر البيانات: دوائر والارضي والأملاك والبلديات

عدد مواطني دول مجلس التعاون المتملكين للعقار في الدولة (سنوي)

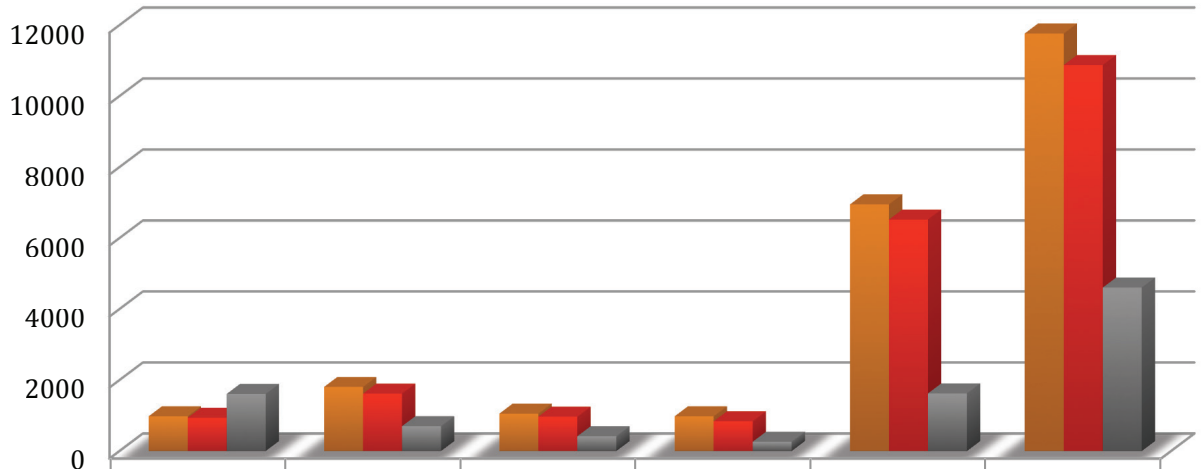

	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	الاجمالي
2012	979	1,804	1,053	978	6,947	11,761
2011	937	1,615	966	836	6,519	10,873
2010	1,607	699	416	260	1,622	4,604

تملك العقار

عدد مواطني دول مجلس التعاون المتملكين للعقار في الدولة (تراكمي)							
الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
البحرين	1,059	1,199	1,640	1,996	3,603	4,540	5,519
السعودية	4,765	5,231	5,968	6,551	7,250	8,865	10,669
عمان	1,044	1,258	1,582	1,905	2,321	3,287	4,340
قطر	1,670	3,512	3,786	-	4,227	5,063	6,041
الكويت	6,764	7,318	12,425	15,006	16,628	23,147	30,094
المجموع	15,302	18,518	25,401	29,425	34,029	44,902	56,663

مصدر البيانات: دوائر والارضي والأملاك والبلديات

عدد مواطني دول مجلس التعاون المتملكين للعقار في الدولة (تراكمي)

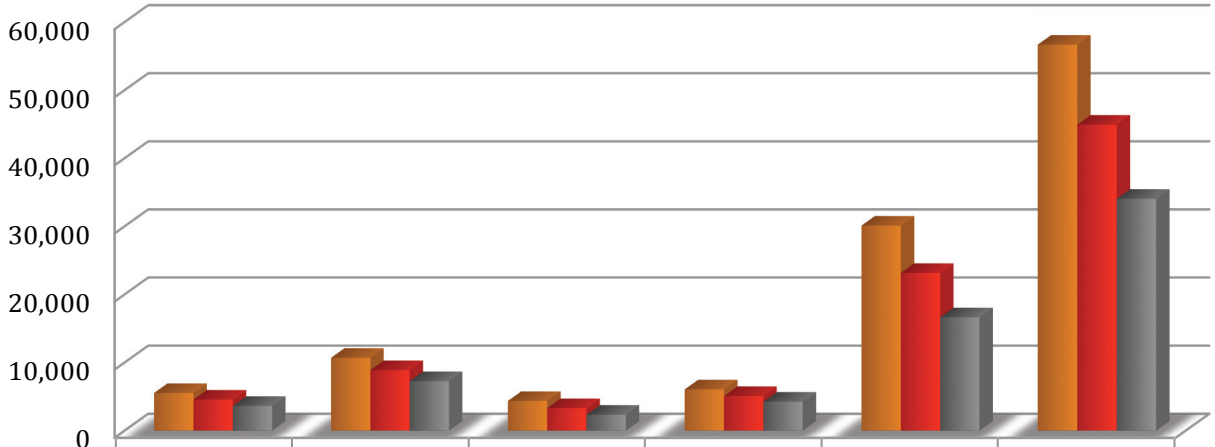

	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	الاجمالي
2012	5,519	10,669	4,340	6,041	30,094	56,663
2011	4,540	8,865	3,287	5,063	23,147	44,902
2010	3,603	7,250	2,321	4,227	16,628	34,029

العمل في القطاعات الحكومية و الأهلية

ازداد عدد مواطني دول المجلس العاملين في القطاع الحكومي الاتحادي من 605 في عام 2009 إلى 963 في 2011، ليواصل ارتفاعه إلى 1608 في 2012. ويستحوذ العمانيون على الحصة الأكبر من إجمالي الوظائف التي يشغلها خليجيون في هذا القطاع؛ حيث بلغت نسبتهم 88.7 % في عام 2012، في حين ساهم كل من السعوديين والبحرينيين ب3.7 % و7 % على التوالي. أما عدد مواطني دول المجلس العاملين في القطاع الخاص، فقد شهد زيادات مطردة في الفترة 2006-2011، حيث ارتفع العدد من 419 في 2006، إلى 2,117 في 2008، وصولا إلى 3,031 في 2011، أي بمعدل نمو سنوي مركب قدره 39 %. وكما في القطاع الحكومي الاتحادي، فقد استحوذ العمانيون على النصيب الأكبر من إجمالي وظائف القطاع الخاص التي يشغلها خليجيون في الدولة، حيث تراوحت نسبتهم بين 9.4 % و 73.9% في الفترة 2006-2011؛ أي بمعدل مشاركة نسبية تبلغ 51.7 %، في حين حل الكويتيون ثانيا بمعدل 25 %، تلاهم البحرينيون بمعدل 12.6 %، ومن ثم السعوديون بواقع 10.2 %، في حين لم يتجاوز معدل المشاركة النسبية لقطر 0.6 % في الفترة المذكورة.

العمل في القطاعات الحكومية و الأهلية

عدد مواطني دول المجلس العاملين في القطاع الحكومي الاتحادي				
الدولة	2009	2010	2011	2012
البحرين	32	53	76	112
السعودية	7	13	19	59
عمان	566	721	863	1,426
قطر	-	-	-	1
الكويت	-	2	5	10
الاجمالي	605	789	963	1,608

مصدر البيانات : الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية

عدد مواطني دول المجلس العاملين في القطاع الخاص						
الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
البحرين	71	180	197	336	312	367
السعودية	6	12	318	410	426	472
عمان	44	110	1,564	2,266	2,129	2,124
قطر	2	9	12	12	17	21
الكويت	296	859	26	56	43	47
الاجمالي	419	1,170	2,117	2,080	2,927	3,031

مصدر البيانات : وزارة العمل - آخر بيانات متوفرة لعام2011 فقط

التأمين الاجتماعي والتقاعد (مد الحماية التأمينية)

نمت أعداد المواطنين الخليجيين العاملين في الدولة والمستفيدين من مد الحماية التأمينية بشكل متزايد منذ العام 2007؛ إذ بلغ معدل معدل النمو السنوي المركب 26 % في الفترة 2007-2012. وقد تصدر المواطنون العمانيون قائمة المستفيدين من مد مظلة الحماية التأمينية؛ إذ تراوحت نسبتهم بين 79 % و 92 % من إجمالي المستفيدين، تلاهم مواطنو مملكة البحرين بنسبة تراوحت بين 4 % و 12 %، ثم السعوديون بنسبة تراوحت بين 3 % و 10 % في الفترة المذكورة. وقد ازداد إجمالي عدد المستفيدين من مد الحماية التأمينية من 1,804 في 2007، إلى 2,992 في 2008، ليرتفع الرقم إلى 7,225 في 2012، منهم 5,719 مواطنا عمانيا، و 655 بحرينيا و 707 سعوديين. نمت أعداد المواطنين الخليجيين العاملين في الدولة والمستفيدين من مد الحماية التأمينية بشكل متزايد منذ العام 2007؛ إذ بلغ معدل معدل النمو السنوي المركب 26 % في الفترة 2007-2012. وقد تصدر المواطنون العمانيون قائمة المستفيدين من مد مظلة الحماية التأمينية؛ إذ تراوحت نسبتهم بين 79 % و 92 % من إجمالي المستفيدين، تلاهم مواطنو مملكة البحرين بنسبة تراوحت بين 4 % و 12 %، ثم السعوديون بنسبة تراوحت بين 3 % و 10 % في الفترة المذكورة. وقد ازداد إجمالي عدد المستفيدين من مد الحماية التأمينية من 1,804 في 2007، إلى 2,992 في 2008، ليرتفع الرقم إلى 7,225 في 2012، منهم 5,719 مواطنا عمانيا، و 655 بحرينيا و 707 سعوديين.

التأمين الاجتماعي والتقاعد (مد الحماية التأمينية)

المستفيدون من مد الحماية التامينية						
الدولة	2007	2008	2009	2010	2011	2012
البحرين	75	262	317	495	622	655
السعودية	64	212	295	335	419	707
عمان	1,658	2,497	2,940	3,308	4,582	5,719
قطر	1	9	12	9	15	24
الكويت	6	12	25	43	60	120
المجموع	1,804	2,992	3,589	4,190	5,698	7,225

مصدر البيانات: الهيئة العامة للمعاشات و التأمينات الاجتماعية

المستفيدون من مد الحماية التامينية – 2012

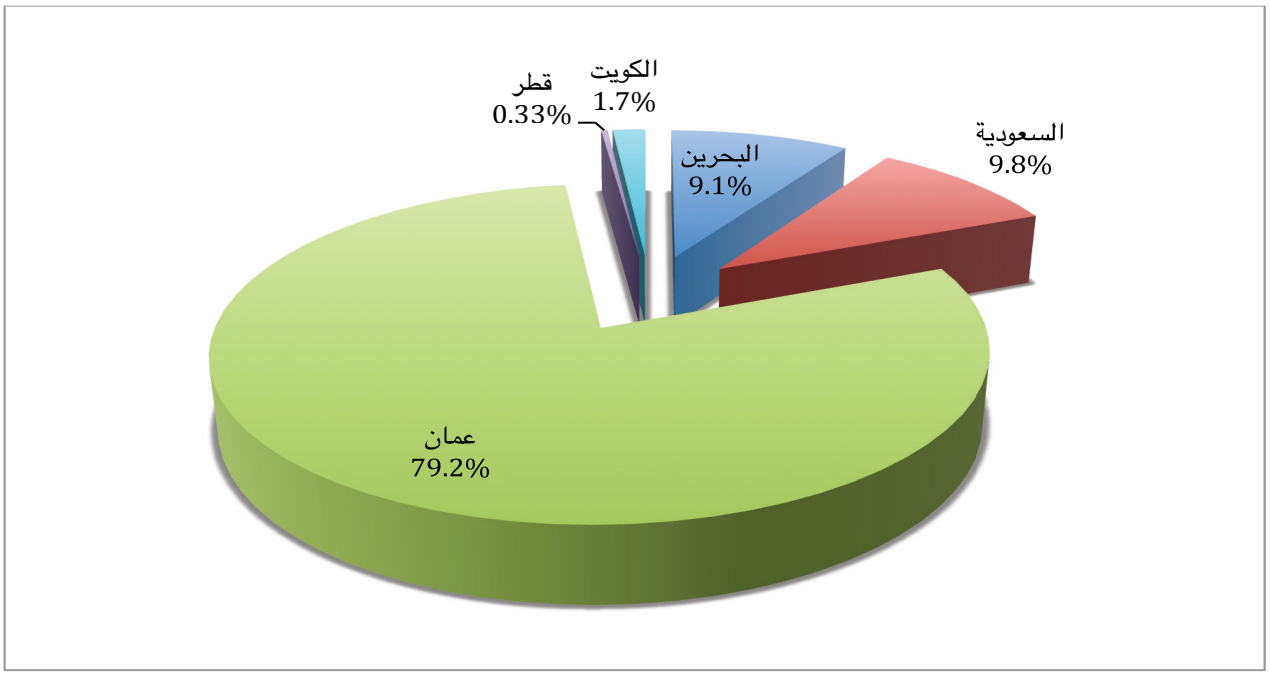

الاستفادة من الخدمات التعليمية (التعليم العام)

بلغ عدد الطلبة الخليجيين المسجلين في المدارس الحكومية في الدولة 5,726 في الحلقة الأولى في عام 2012. و3,940 في الحلقة الثانية، و3,524 في المرحلة الثانوية بنسب شبه متساوية للذكور والإناث. واحتل الطلبة العمانيون النسبة الأعلى من المقاعد الدراسية التي يشغلها الطلبة الخليجيون في المدارس الحكومية في الدولة، حيث تراوحت نسبة طلبة السلطنة بين 77.6 % و83.7 % في المراحل الثلاثة في الفترة 2010 - 2012، بينما حل طلبة المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية، بنسب تراوحت بين 10.3 % و16.6 % في جميع المراحل، تلاهم طلبة مملكة البحرين بنسبة بين3.4 % و6.2 % في المراحل المشار إليها، في حين سجلت كل من الكويت وقطر نسبا بسيطة لم تتعد 1 % من إجمالي الطلبة الخليجيين المسجلين في المدارس الحكومية الإماراتية.

أما عدد طلاب التعليم العام من مواطني دول المجلس والمسجلين في المدارس الخاصة في الدولة، فقد وصلت إلى 1,619 طالبا في الحلقة الأولى، و455 طالبا في الحلقة الثانية و333 طالبا في المرحلة الثانوية في العام 2012.

وفي التعليم الخاص أيضا حل الطلبة العمانيون في المرحلة الأولى، حيث كان معدل نسبة الطلبة العمانيين إلى إجمالي الطلبة الخليجيين المسجلين في المدارس الخاصة في الدولة 62.3 % في الحلقة الأولى، و45.5 % في الحلقة الثانية، و45.8 % في المرحلة الثانوية. تلاهم الطلبة السعوديون بواقع 15.6 % و23 % و22.5 % في المراحل الثلاثة. في حين سجل الطلبة الكويتيون 10.4 % و13.5 % و 12.7 % على التوالي. أما حصة طلبة البحرين وقطر من الإجمالي فكان معدلها بحدود 11.1 % و 5.1 % في المراحل الثلاثة.

الاستفادة من الخدمات التعليمية (التعليم العام)

عدد الطلاب من مواطني دول المجلس في المدارس الحكومية

الدولة	الحلقة الاولى			الحلقة الثانية			المرحلة الثانوية		
	2010	2011	2012	2010	2011	2012	2010	2011	2012
البحرين	305	176	193	195	157	155	120	148	159
السعودية	738	798	951	617	607	580	298	337	473
عمان	3,797	4,015	4,517	3,262	3,240	3,155	2,417	2,435	2,828
قطر	33	37	45	35	31	29	29	26	36
الكويت	18	18	20	25	22	21	22	23	28
المجموع	4,891	5,044	5,726	4,134	4,057	3,940	2,886	2,969	3,524

مصدر البيانات : وزارة التربية و التعليم، مجلس أبوظبي للتعليم

توزيع الطلاب من مواطني دول المجلس في المدارس الحكومية – 2012

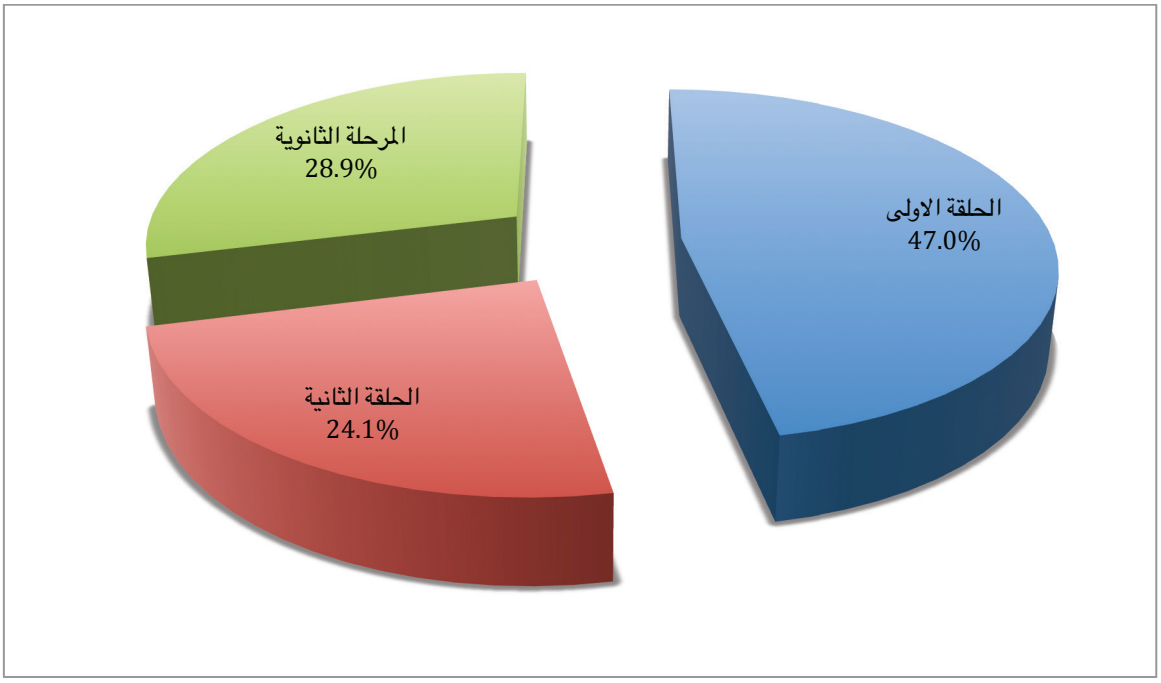

الاستفادة من الخدمات التعليمية (التعليم العام)

عدد الطلاب من مواطني دول المجلس في المدارس الخاصة									
	الحلقة الاولى			الحلقة الثانية			المرحلة الثانوية		
الدولة	2010	2011	2012	2010	2011	2012	2010	2011	2012
البحرين	78	80	164	45	48	77	33	34	67
السعودية	191	171	261	123	95	125	83	61	87
عمان	730	699	1,102	259	212	208	215	127	146
قطر	91	24	51	68	15	24	53	6	13
الكويت	417	10	41	254	8	21	168	4	20
المجموع	1,507	992	1,619	749	378	455	552	232	333

مصدر البيانات : وزارة التربية و التعليم، مجلس أبوظبي للتعليم

توزيع الطلاب من مواطني دول المجلس في المدارس الخاصة - 2012

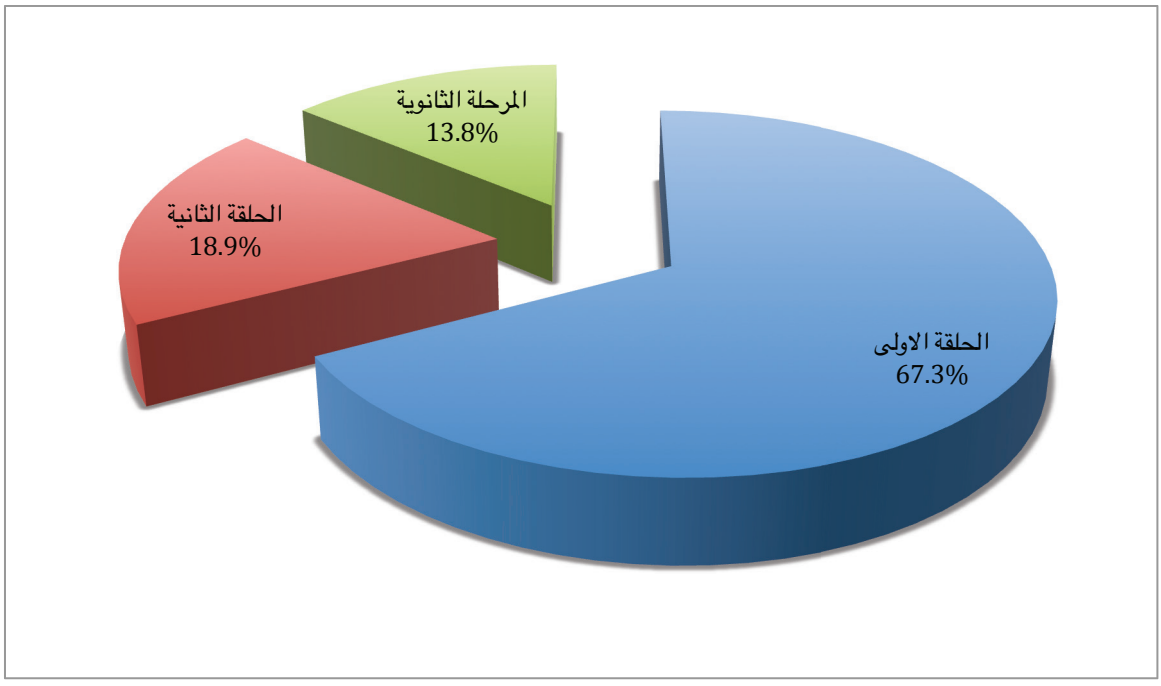

الاستفادة من الخدمات التعليمية (التعليم العالي)

شهدت أعداد الطلبة من مواطني دول المجلس المسجلين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية في الدولة زيادات متفاوتة منذ العام 2006، حيث بلغ معدل النمو السنوي المركب في الفترة 2006 2011-، 2.75 %. أما بالنسبة للجامعات الخاصة فقد سجل العام 2011 زيادة طفيفة عن 2010 حيث بلغ عدد الطلبة الخليجيين فيها 6,984 طالبا وطالبة. وقد شكل الطلبة العمانيون ما نسبته 89.5% - 81.2% من إجمالي الطلبة الخليجيين المسجلين في الجامعات الحكومية في الدولة، في الفترة 2006-2011، بينما تراوحت نسب الطلبة البحرينيين بين 3.7 % و5.5 % لنفس الفترة، في حين تراوحت مشاركة الطلبة السعوديين بين 5.7 % و11 %، في الوقت الذي لم تتعد فيه حصة قطر 1.2 % من الاجمالي، وكذلك الأمر بالنسبة للكويت التي سجلت أعلى مساهمة في عام 2011 بنسبة 2.4 %. أما بالنسبة للجامعات الخاصة، فقد حل الطلبة العمانيون أولا بنسبة 62 % في العام 2011، تلاهم السعوديون بنسبة 15.4 %، ومن ثم الطلبة الكويتيون بنسبة 13.3 %، في حين سجل الطلبة البحرينيون مشاركة بنسبة 5.4 %، والقطريون بنسبة 3.9 %.

عدد الطلاب من مواطني دول المجلس المسجلين في مؤسسات التعليم العالي بالدولة

الجامعات الخاصة

الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
البحرين	-	-	-	309	331	376
السعودية	-	-	-	914	1,106	1,079
عمان	-	-	-	4,306	4,582	4,332
قطر	-	-	-	190	202	270
الكويت	-	-	-	688	722	927
الاجمالي	7,980	6,882	6,746	6,407	6,843	6,984

مصدر البيانات : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (آخر بيانات متوفرة لعام 2011 فقط)

الاستفادة من الخدمات التعليمية (التعليم العالي)

توزيع الطلاب من مواطني دول المجلس في الجامعات الخاصة – 2012

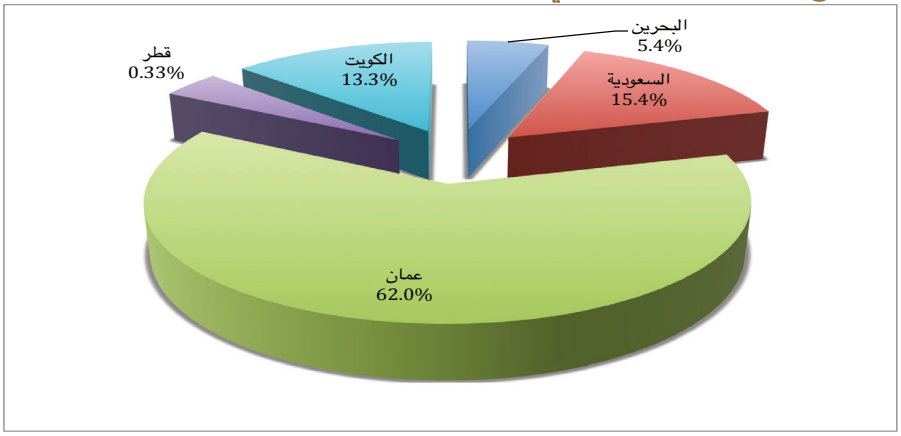

عدد الطلاب من مواطني دول المجلس المسجلين في مؤسسات التعليم العالي بالدولة						
الجامعات الحكومية						
الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
البحرين	36	36	33	40	30	33
السعودية	40	43	45	62	51	84
عمان	562	600	668	976	631	621
قطر	4	2	2	3	3	9
الكويت	8	8	10	10	8	18
الاجمالي	650	689	758	1,091	723	765

مصدر البيانات : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (آخر بيانات متوفرة لعام 2011 فقط)

توزيع الطلاب من مواطني دول المجلس في الجامعات الحكومية – 2012

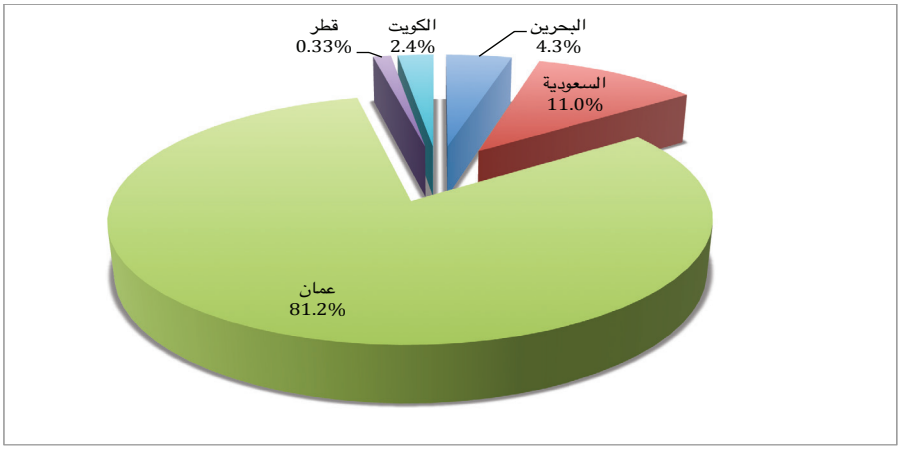

الاستفادة من الخدمات الصحية

شهدت الفترة 2006 - 2012 تزايدا لافتا في أعداد مواطني دول المجلس المستفيدين من الخدمات الصحية في الإمارات العربية المتحدة، اذ ارتفع العدد من 1,718 في 2006 إلى 19,560 في عام 2009، العام الذي تلا إنشاء السوق الخليجية المشتركة، ثم إلى 67,000 في عام 2011، ثم عاد لينخفض إلى 42,830 في عام 2012. وقد أتى مواطنو سلطنة عمان في طليعة المستفيدين من الخدمات الصحية في الدولة، بنسبة تراوحت بين 41.3 % و75.2 % من إجمالي المستفيدين من مواطني دول المجلس، أي بمعدل مشاركة نسبية 60.5 %، بينما جاء السعوديون تاليا بمعدل مشاركة 17.2% لنفس الفترة، تلاهم البحرينيون بمعدل 7.6 %، ومن ثم الكويت وقطر بمعدل 9.3 % و5.4 % على التوالي.

الاستفادة من الخدمات الصحية

عدد مواطني دول المجلس المستفيدين من الخدمات الصحية في الامارات العربية المتحدة							
الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
البحرين	169	114	116	2,062	3,703	4,053	1,512
السعودية	437	398	285	1,626	6,578	7,006	6,250
عمان	737	564	638	12,087	47,786	49,543	33,446
قطر	127	131	83	1,100	1,971	2,215	974
الكويت	248	159	151	2,685	3,471	4183	648
الاجمالي	1,718	1,366	1,273	19,560	63,509	67,000	42,830

مصدر البيانات : وزارة الصحة، هيئة الصحة بأبوظبي ، هيئة الصحة بدبي

عدد مواطني دول المجلس المستفيدين من الخدمات الصحية في الامارات العربية المتحدة 2006 – 2012

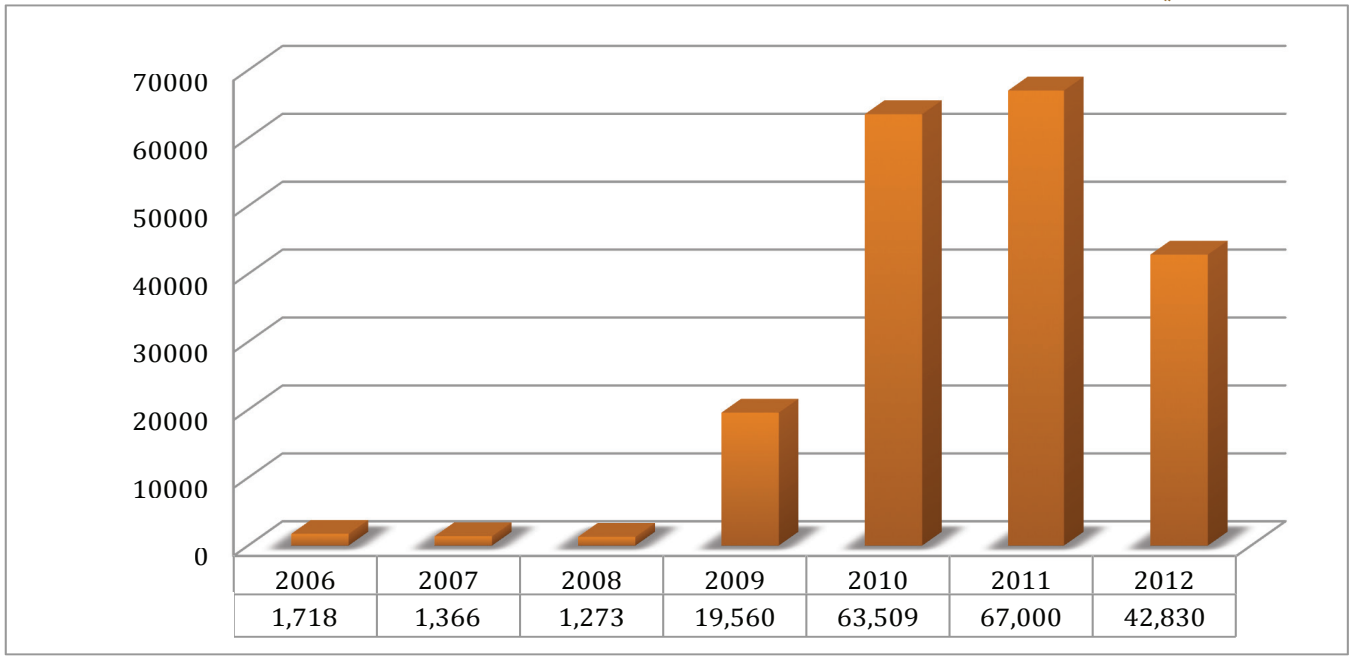

التقرير الإحصائي لمجالات السوق الخليجية المشتركة لعام 2012

مصادر البيانات

بلدية مدينة أبوظبي
ABU DHABI CITY MUNICIPALITY

هيئة الصحة - أبوظبي
HEALTH AUTHORITY - ABU DHABI

دولة الامارات العربية المتحدة
وزارة التربية والتعليم

دائرة التنمية الاقتصادية
DEPARTMENT OF ECONOMIC DEVELOPMENT

دولة الامارات العربية المتحدة
وزارة الصحة

دائرة التنمية الإقتصادية
DEPARTMENT OF ECONOMIC DEVELOPMENT

حكومة الشارقة
دائرة التنمية الاقتصادية
GOVERNMENT OF SHARJAH
Economic Development Department

مجلس أبوظبي للتعليم
Abu Dhabi Education Council
Education First التعليم أولاً

هيئة الصحة بدبي
DUBAI HEALTH AUTHORITY

دائرة الأراضي و الأملاك
Land Department

حكومة رأس الخيمة
Government of Ras Al Khaimah
دائرة التنمية الاقتصادية
Department Of Economic Development

هيئة الأوراق المالية والسلع
SECURITIES & COMMODITIES AUTHORITY

بلدية الفجيرة
FUJAIRAH MUNICIPALITY

دائرة البلدية والتخطيط-عجمان
Municipality & Planning Dept.-Ajman

دائرة الشؤون البلدية
بلدية المنطقة الغربية
WESTERN REGION MUNICIPALITY
DEPARTMENT OF MUNICIPAL AFFAIRS

حكومة الشارقة
دائرة التسجيل العقاري

دائرة الأراضي
Land Department

أم القيوين
Umm Al Quwain

مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

الهيئة العامة للمعاشات
والتأمينات الاجتماعية

الهيئة الإتحادية للموارد البشرية الحكومية
Federal Authority for
Government Human
Recources

التقرير الإحصائي لمجالات السوق الخليجية المشتركة لعام 2012

صدر عن

وزارة المالية

الإمارات العربية المتحدة

إدارة العلاقات المالية الإقليمية والدولية

قسم شؤون مجلس التعاون

يوليو 2013

جميع الحقوق محفوظة
لا يسمح بإعادة إصدار هذا التقرير

ص.ب . دبي : 1565
هاتف : 043939000
فاكس : 043939724
البريد الالكتروني : gcm@mof.gov.ae